

سياسة منظمة RET لمكافحة الإرهاب

سياسات RET

كما هو مذكور في نطاق اختصاصات منظمة RET وفي مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، فإن RET هي منظمة إنسانية موضوعية ومحايدة ومستقلة وتصوغ سياساتها الخاصة (مدونة قواعد السلوك الخاصة بمنظمة RET، المادة 4).

تسمح سياسة RET بشأن الفساد، بالحفاظ على معايير أخلاقية عالية، وحماية سمعتها، وتنفيذ تفويضها الإنساني.

تحدد هذه السياسة القواعد والمبادئ العامة التي تلتزم بها RET في تسيير أنشطتها. سيتم إرسالها إلى جميع موظفي RET، وكذلك إلى الشركاء والجهات المانحة ذات الصلة والأفراد والكيانات الأخرى حسب الحاجة. أما بالنسبة لأولئك الذين يعملون في المناطق التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر بشكل خاص سوف يتلقون تدريب إضافي ودعم في معالجة حالة الفساد المحتملة والرد عليها.

تنطبق هذه السياسة على جميع الأفراد العاملين على جميع المستويات، بما في ذلك الشركاء والمستشارين والموظفين (سواء كانوا دائمين أو محددين المدة أو مؤقتين) و المتعاقدين و المتدربين و الموظفين المعارين و المتطوعين أو أي شخص آخر مرتبط برتب، أينما كانوا.

المصطلحات

تستخدم المنظمة مصطلح الإرهاب كما تم تعريفه من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1566 للعام 2004:

"الأعمال الإجرامية، بما في ذلك ضد المدنيين، المرتكبة بقصد التسبب في وفاة أو إصابة جسدية خطيرة، أو أخذ رهائن، بغرض إثارة حالة من الرعب بين عامة الناس أو بين مجموعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، وترهيب السكان أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه".

موقف RET

ستتبع المنظمة القانون العالمي بالإضافة للقانون الإنساني العالمي؛

تتعترف RET بتشريعات مكافحة الإرهاب التي وضعها المجتمع الدولي والجهات المانحة ودولة العمليات، لكنها لا توافق على جميع تدابير مكافحة الإرهاب التي تنتهك القانون الدولي المعروف.

لن ترتكب RET أي عمل يمكن اعتباره عملاً إرهابياً بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1566 (2004).

لن تتغاضى RET عن الأعمال التي يمكن اعتبارها إرهابية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1566 (2004)؛

لن تقدم RET المساعدة، من أي شكل إلى أي مجموعات / أفراد يعتبرون إرهابيين من قبل المجتمع الدولي والجهات المانحة والبلد الذي تعمل فيه؛

لن تتعاون المنظمة مع أي مجموعات أو أفراد يُعتبرون إرهابيين من قبل المجتمع الدولي أو المانح أو بلد العملية؛

لن تتعاون RET مع أية شركاء لمجموعات مشبوهة أو أفراد يعتبرون إرهابيين من قبل المجتمع الدولي والجهات المانحة والبلد الذي تعمل فيه؛

ستتخذ شركة RET جميع الاحتياطات اللازمة، كما هو موضح في "إجراءات RET الأمنية"، لعدم تعريض موظفيها الدوليين والمحليين لأي خطر، لا سيما عند العمل في المناطق / البلدان التي يتفاقم فيها خطر النشاط الإرهابي.

يجب الإبلاغ عن أي خرق لهذه السياسة على الفور إما إلى المشرف و/أو رئيس البعثة و/أو رئيس العمليات (العالمية) و/أو المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي لمنظمة RET.